



الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

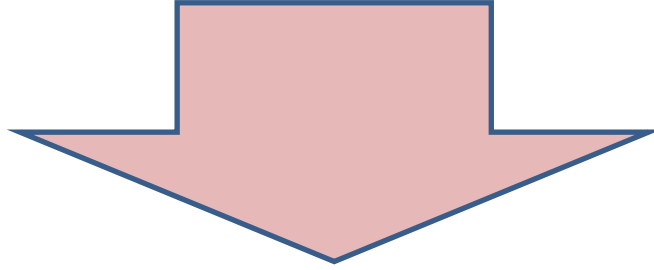
الجهاز المركزي للرقابة المالية

## **ملخص التقرير السنوي**

# **حول نتائج أعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية**

**لعام ٢٠٢١**

# الرؤية



## الجهاز المركزي للرقابة المالية

مؤسسة رقابية نموذجية مستقلة يتكون من مزيج من القدرات والكفاءات المؤسسية والتنظيمية والمهنية التي تؤدي إلى تقدم مستدام لعمليات رقابية ذات جودة عالية وغيرها من النتائج التي تترك تأثيرات إيجابية في بيئة القطاع العام وتساهم في احداث فارق وتحسين حياة المواطنين .

# المهمة

يعمل الجهاز المركزي للرقابة المالية على تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية ويختص بتدقيق حساباتها وتقديم تقارير وأراء مهنية فنية موضوعية إلى الأطراف ذات العلاقة.

## الاهداف الاستراتيجية

### الهدف الأول

السعي لنيل استقلالية الجهاز المركزي للرقابة المالية

### الهدف الثاني

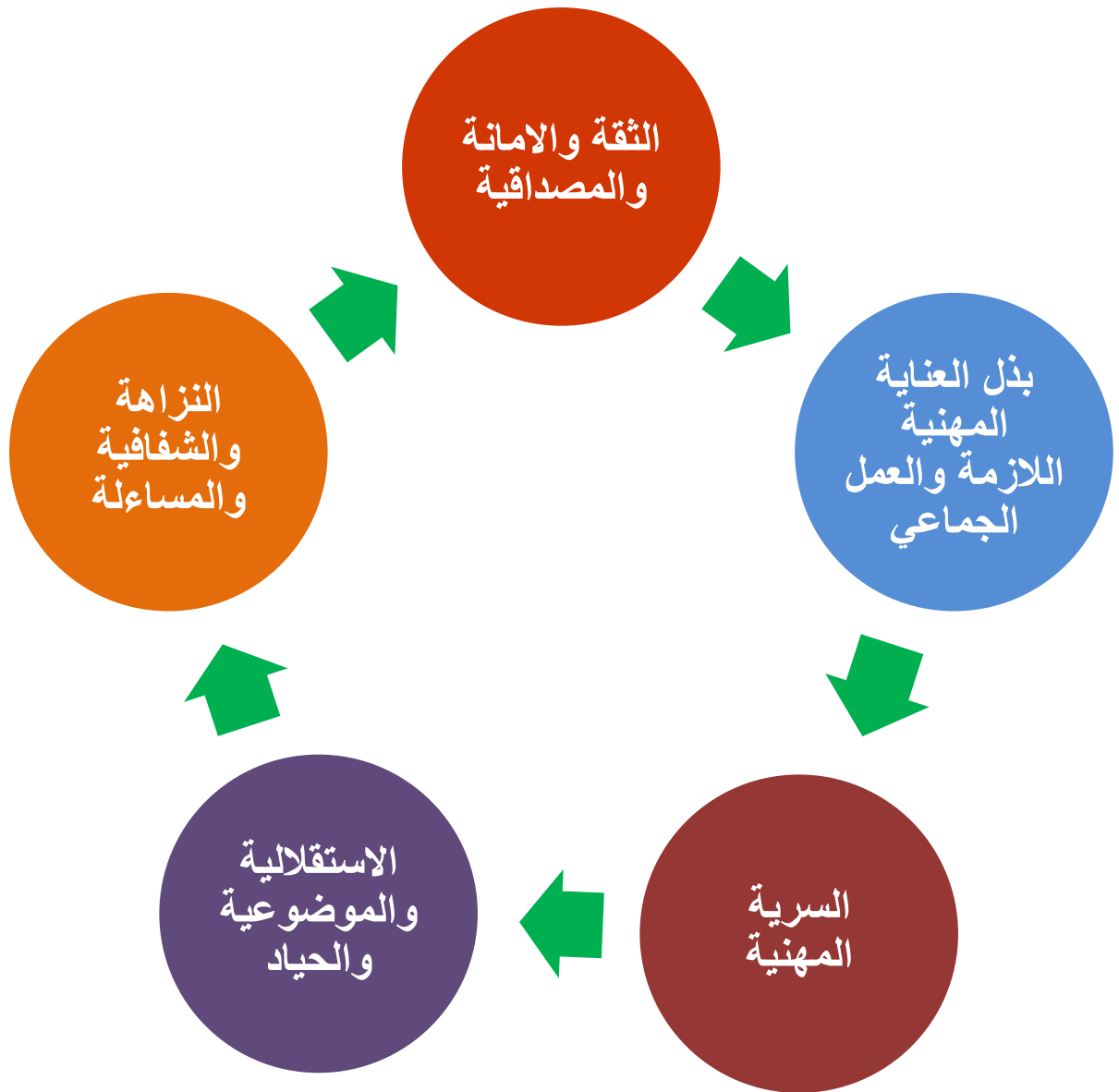
تطوير القدرات المؤسساتية

### الهدف الثالث

كسب ثقة الجمهور والجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

### الهدف الرابع

ضمان جودة العمل الرقابي وفق معايير الانتوساي



## كلمة رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية

لاشك أن الغاية الأساسية من وجود الجهاز الرقابي هي تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الدولة وحمايتها من الهدر والضياع وكشف حالات التعدي والفساد ومعالجتها وفق الأنظمة والقوانين النافذة .

ولكي تكون الرقابة فعالة لابد أن تبدأ بالتخطيط السليم ثم البدء بالتنفيذ ضمن المراحل الزمنية المقررة لذلك وتنتهي بالمتابعة والتأكد من تنفيذ ماتم إدراجه في التقارير الرقابية ( التدقيقية أو التحقيقية ) من توصيات ومقترحات غايتها الأساسية تصويب العمل وتصحيح الأخطاء ومحاسبة من ارتكب تلك الأفعال عن قصد بهدف الإضرار بالمال العام أو تحقيق منافع شخصية .

وهذا الأمر دعانا خلال العام الماضي لتبني خطة استراتيجية بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بعد أن تم تحليل واقع عمل الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية وتحديد نقاط القوة والضعف وصولاً إلى إعداد تلك الخطة الاستراتيجية التي حددت مدتها الزمنية من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٦ ومنذ بداية العام الجاري وضعت هذه الخطة موضع التطبيق والتنفيذ الفعلي وتم تبنيها بدءاً من خطة العمل السنوية لعام ٢٠٢٢ .

حيث أن اختلاف البيئة القانونية والمالية والمحاسبية لدى بعض الجهات الخاضعة للرقابة وكذلك اختلاف بيئة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية دعت الجهاز المركزي للرقابة المالية يغير من استراتيجية عمله السابقة التي كانت تركز على رقابة الالتزام بشكل أساسي إضافة إلى التركيز على جانب الإنفاق العام وبدأ التركيز والاهتمام أكثر بتدقيق جانب الإيرادات دون إهمال جانب النفقات إضافة إلى التوجه بتقييم الإنفاق العام وفق مبادئ الاقتصاد والكفاءة وفعالية استخدام الموارد بالشكل الأمثل وتقديم تقارير ذات جودة عالية حول ذلك .

## ملخص التقرير السنوي حول نتائج أعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية لعام ٢٠٢١

أصدر الجهاز المركزي للرقابة المالية تقريره السنوي لعام ٢٠٢١ متضمناً نتائج أعماله في كافة القطاعات (الإداري-الاقتصادي-التحقيق-التأشير).

حيث تضمنت خطة عمل الجهاز المركزي لعام ٢٠٢١ تدقيق قيود وصرفيات وحسابات مايزيد عن /٣٧٠٠/ جهة عامة إضافة إلى تأشير مايزيد عن / ٢٦٨٦١٣ / صك لمختلف الأوضاع الوظيفية للعاملين بالإضافة إلى التحقيق ب/ ٢٠٦ / قضية مكتشفة من قبله أثناء تنفيذ مهامه الدورية إضافة الى الشكاوي المقدمة والمحقق بها.

**وقد بلغت المبالغ المكتشفة والمستردة من قبل ادارات وفروع الجهاز وفق ما هو مبين أدناه :**

- بلغت اجمالي المبالغ المكتشفة والمطلوب استردادها / ٢٢٤٣٨٧١٩٣٥٨ / ليرة سورية فقط اثنان وعشرون ملياراً واربعمئة وثمانية وثلاثون مليوناً وسبعمئة وتسعة عشر الفاً وثلاثمئة وثمان وخمسون ليرة سورية ، من ضمنها مبلغا وقدره / ٣٦٥١٧٥ / دولار اضافة الى /١٣٧٨٨/ يورو
- كما بلغت المبالغ المستردة لنهاية عام ٢٠٢١ مبلغا وقدره / ٢٥٤٨٣١٦٠٢١ / ليرة سورية .

وبنسبة حوالي ١٢% وسبب تدني هذه النسبة يعود الى ان القضايا المنجزة لغاية ١٢/٣١ ٢٠٢١ أرسلت نتائجها الى الجهات العامة ويتم الرد عليها خلال شهر من تاريخ ابلاغها ومن المتوقع تحصيل كافة المبالغ خلال تتبع تنفيذ التقارير حيث ان غالبية هذه المبالغ قد تم القاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق الأشخاص المترتبة عليهم ضمانا لتحصيل وسداد هذه المبالغ .

وهنا نشير الى أن المبالغ المكتشفة والمشار إليها أعلاه هي مبالغ واجبة الاسترداد مع الفوائد القانونية المترتبة عليها من تاريخ اكتشافها لتاريخ سدادها ، ويتابع الجهاز المركزي استردادها من خلال تتبع تنفيذ توصيات ومقترحات التقارير التفتيشية مع الجهات الوصائية المختصة . كما لا بد من الإشارة إلى أن مخرجات ونتائج عمل الجهاز المركزي وفق ماتضمنته خطط العمل السنوية لاتقاس بحجم المبالغ المكتشفة والمستردة فقط حيث تنفيذه لمهامه المحددة بقانونه ووفق خطة عمله السنوية تمنع وتحد من الكثير من المخالفات والاختلاسات والتعديت على المال العام، باعتبار الجهاز جهة رقابية فنية متخصصة بتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات العامة والرقابة والتفتيش على كافة أعمال تلك الجهات ، وان القضايا التحقيقية المشار إليها نتيجة أعمال الجهاز أثناء تنفيذ مهامه المحددة بالمرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ .

حيث نصت الفقرة /أ/ من المادة /٢٣/ من المرسوم التشريعي /٦٤/ على مايلي:

المادة // ٢٣ // :

أ. يتولى الجهاز التحقيق في المخالفات المالية كافة وكذلك المخالفات الإدارية والاقتصادية والجزائية التي ينجم عنها آثار مالية والمكتشفة من قبله أثناء قيامه بأعمال رقابته أو المحالة إليه حسب نصوص هذا المرسوم التشريعي .

## ملخص نتائج أعمال الجهاز لدى ادارة الرقابة على جهات القطاع العام الاقتصادي:

بلغ عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لرقابة الجهاز مايعادل /١٠٥٦/ جهة عامة منها /٢٥٠/ جهة عامة رئيسية (شركة-مؤسسة) تتطلب إصدار قرار قبول .

وقد تبين من خلال متابعة تلك الجهات لإنجاز حساباتها الختامية تأخر مايقارب /٥٣/ جهة عامة في إنجاز حساباتها الختامية لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ تصدرت وزارة الصناعة الجهات الأكثر تراكمًا بإنجاز الحسابات ويعود ذلك لأسباب متعددة منها فقدان العديد من أصول وممتلكات الشركات والمؤسسات وتدميرها بسبب الحرب وعدم معالجة وضع هذه المفقودات وفق تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٤٥ العام ٢٠١٥

وقد قمنا بحصر التراكم لدى مختلف الوزارات والجهات التابعة لها وتم إبلاغها للسادة الوزراء والطلب من كافة الجهات العامة التي لديها تراكم محاسبي بالتنسيق الفوري والمباشر مع الجهاز المركزي لإعداد البرنامج الزمني لإنجاز التراكم المحاسبي وفق تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٤٦٠١ تاريخ ١٣/١٠/٢٠١٩.

وقد بلغت نسبة تدقيق القوائم الواردة إلى الجهاز المركزي /٩٤%/ من القوائم كما أصدر الجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢١ مايعادل /٨٠/ قرار قبول ويتم متابعة دراسة القوائم المالية وإصدار قرارات القبول المتعلقة بها بعد إجراء التعديلات المطلوبة على هذه القوائم بموجب ملاحظات الجهاز المركزي الواردة ضمن تقاريره التدقيقية.

كما يقوم الجهاز المركزي بالتحقيق بأسباب الخسائر في الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي عملاً ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم /٣٥/ب/ ١٥/٩٠٥٥ تاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٥ ويتم إبلاغ نتائج التحقيق في الخسائر إلى السادة الوزراء المعنيين، وكانت أكثر الوزارات خسارة وزارة الكهرباء ووزارة النفط والجهات التابعة لهما وذلك لفارق السعر الكبير بين التكلفة وسعر البيع للمواطن ضمن سياسة الدعم المقدمة من الحكومة.

## أولاً - الإنجاز المحاسبي

❖ من خلال تنفيذ المهام الرقابية على الاقطاع الاقتصادي وإنجاز القوائم المالية العائدة للدورات المالية ٢٠١٦

وماقبل حتى الدورة ٢٠٢٠ موقوفة بتاريخ ٢٠٢١ /١٢/٣١ تبين مايلي :

عدد القوائم المالية المقدمة للجهاز المركزي خلال ٢٠٢١	عدد الجهات التي لم تنجز قوائمها المالية لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١	نسبة الإنجاز	عدد القوائم المالية المنجزة محاسبياً لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١	عدد القوائم المالية للجهات الرئيسية	الدورة المالية
163	86	٦٥%	١٦٣	٢٤٩	٢٠٢٠
22	57	٧٧%	١٩٣	250	٢٠١٩
9	46	٨٢%	٢٠٤	250	٢٠١٨



7	38	%٨٥	٢١٠	248	٢٠١٧
54	133	%٤٧	١١٦	249	٢٠١٦ وما قبل
255	360	%٧١	٨٨٦	١٢٤٦	المجموع

### ثانياً - الإنجاز الرقابي:

أنهى الجهاز المركزي للرقابة المالية تدقيقه للقوائم المالية المرسله إليه والمنجزة محاسيبياً والعائده للدورات 2021 وما قبل بنسبة (٩٤%) وفق مايلي:

البيان	العدد
القوائم المالية المنجزة محاسيبياً والواردة للجهاز المركزي (2016-20٢١) لغاية 20٢١/١٢/٣١	٨٨٦ قائمة مركز مالي
القوائم المالية المدققة رقابياً من قبل الجهاز المركزي والعائده لنفس الفترة	٨٣٣ قائمة مركز مالي
<b>التراكم الرقابي</b>	<b>٥٣ قائمة مركز مالي</b>
نسبة الإنجاز الرقابي	%٩٤

### الإجراءات المتخذة من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية لمعالجة التراكم:

- ١- تم تحديد التراكم لدى مختلف الوزارات وتم الطلب بتوجيه كافة الشركات والمؤسسات والجهات التابعة لها للتنسيق فورياً مع الجهاز المركزي لإعداد البرامج الزمنية الأصولية لإنجاز التراكم وفق تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١/١٤٦٠١ تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ وتم ابلاغ نسخة ورقية عن التراكم المحاسبي للسادة الوزراء المعنيين .
  - ٢- تقوم الإدارات المختصة بالجهاز المركزي بمتابعة إنجاز هذه القوائم والتأكد من تطبيق بلاغ السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٣٩ ب تاريخ ٢٠٢١/١١/٢ والمتضمن تشكيل اللجان المركزية الفرعية المشار إليها في تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٤٥ تاريخ ٢٠١٥/١/٨
- أهم الصعوبات التي واجهت الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢١:

- ١) عمليات الدمج بين المؤسسات والفصل عنها مجدداً قبل اقرار الحسابات الختامية وقبولها من قبل الجهاز المركزي ما يؤدي إلى إرباكات مالية وإدارية في الجهات العامة وتداخلات مالية بين الجهات العامة وتأخر إنجاز الحسابات الختامية خاصة في ظل وجود تراكم محاسبي لدى هذه الجهات قبل الدمج .
- ٢) ضعف الكوادر المالية والمحاسبية لدى العديد من الجهات العامة يؤدي إلى تأخير أو عدم تنفيذ بعض الملاحظات الواردة بالتقارير وفي هذا الصدد نشير إلى أنه صدر عن المجلس الأعلى للرقابة المالية القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ المتضمن تفويض فروع الجهاز المركزي بالتحقيق بأسباب عدم الرد أو عدم تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزي لتحديد المسؤولين عن ذلك واتخاذ الاجراء القانوني بحقهم .

٣) التأخر في معالجة أسباب الخسائر وعدم تنفيذ الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي لبعض مقترحات الجهاز المتعلقة بالتحقيق بأسباب خسارتها للحد والإقلال من هذه الخسائر. حيث أن عدم الرد على ملاحظات الجهاز وتنفيذها من الامور التي تستوجب التحقيق والمساءلة وفق مانصت عليه المادة /٢٨/ من قانون الجهاز المركزي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٣ ، ويقوم الجهاز بدوره في التحقيق وتحديد المسؤولين عن عدم الرد او عدم تنفيذ الملاحظات واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم .

٤) عدم إنجاز بعض الجهات العامة ذات الطابع الإقتصادي لحساباتها وقوائمها المالية ضمن المدة المحددة وبالتالي عدم معرفة نتائج الدورة المالية من ربح أو خسارة .

عدم تجاوز بعض الجهات العامة في تنفيذ ملاحظات الجهاز مما يعيق إصدار قرارات أو كتب القبول لحساباتها، ويقوم الجهاز بالتأكيد على تنفيذ الملاحظات ليتمكن من إصدار قرارات وكتب القبول وفي حال عدم الرد على الملاحظات يتم التحقيق مع المعنيين بأسباب عدم الرد .

### **ملخص نتائج أعمال مديرية الرقابة على مشروع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة :**

تقوم هذه المديرية بدور اساسي وهام لانجاز قطع حسابات الموازنة العامة للدولة واعداد مشروع قانون قطع الحساب وفق مانصت عليه أحكام المادة /٨٢/ من الدستور ، حيث تقوم المديرية بالاعمال التالية :

- تنظيم الاعتمادات وتقديرات الإيرادات الأصلية للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١ بشقيها الجاري والاستثماري وتنفيذ التعديلات الطارئة عليها من إضافة وتخفيض بالاستناد إلى النصوص الصادرة عن الجهات المختصة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ومتابعة ورود كافة الصكوك المتعلقة بهذه الاعتمادات إلى الإدارة .
  - تدقيق توزيع الاعتمادات المخصصة للإدارة المحلية ومجالس المحافظات وتنظيمها حسب المحافظات والإدارات والأبواب والبنود .
  - تدقيق توزيع اعتمادات الإدارات التي لديها فروع في المحافظات مابين الإدارة المركزية وفروعها .
  - تدقيق توزيع اعتمادات المشاريع الاستثمارية للقطاع الاقتصادي حسب المشاريع ومصادر التمويل وتوزيع الإعانات الممنوحة لمجالس المدن والبلدان والبلديات .
  - تدقيق توزيع الاعتمادات المخصصة للوحدات الحسابية المستقلة .
- حيث تم إنجاز التراكم للاعوام ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ وتم التخطيط لانتهاء التراكم للاعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ بنهاية عام /٢٠٢٢/ في حال ورود كافة المعلومات إلى المديرية.

### **ملخص نتائج أعمال الجهاز لدى ادارة الرقابة على جهات القطاع العام الإداري**

بلغت عدد الجهات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز في القطاع الإداري /٢٧٢٦/ جهة عامة إضافة لوجود تراكم غير مدقق بسبب ظروف الحرب التي عاشتها سورية مايعادل /٢٢١٣/ دورة مالية تركزت معظمها في محافظات /حلب - الرقة - الحسكة - دير الزور - أديب/ ، وقد صدر عن الجهاز المركزي خلال عام ٢٠٢١ مايعادل /٦٠٠/ قرار قبول للجهات العامة ذات الطابع الإداري وبنسبة إنجاز ٩٧% وبنسبة ٦% من التراكم الرقابي.

وبغية إنجاز وإنهاء التراكم تم إبلاغ كافة الجهات العامة لاتخاذ مايلزم لإنجازها وتقديمها للجهاز المركزي وذلك في ضوء أحكام تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٦١٥ تاريخ ٢٩/٧/٢٠١٩ المتعلق بالآلية المعتمدة والواجب اتباعها لمتابعة إصدار قرارات القبول للوحدات الحسابية المستقلة التي تدخل بالموازنة العامة للدولة وفق مبدأ الصوافي

### **ملخص نتائج أعمال الجهاز المركزي لدى ادارة الرقابة على صكوك العاملين في الدولة:**

بلغت عدد الصكوك الواردة إلى الجهاز المركزي /270464/ صك أنجز منها فعلياً /268613/ وبنسبة إنجاز ٩٩,٦%.

وقد قمنا خلال العام بعقد عدة ورشات عمل على مستوى المحافظات بهدف توحيد منهجية العمل وتبسيط الإجراءات وإعتماد نماذج صكوك موحدة، وكما تم عقد عدة اجتماعات مع الكوادر الإدارية لدى بعض الجهات (وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) بهدف الإضاءة على أهم الملاحظات بهدف تدارك الأخطاء وعدم تكرارها اختصاراً للوقت والجهد

### **ملخص نتائج أعمال مديرية التدريب والتأهيل :**

قامت المديرية خلال عام ٢٠٢١ بتنفيذ عدة خطط للتدريب الداخلي والخارجي وذلك تنفيذاً لخطة التأهيل والتدريب والبحث العلمي الموضوعة لعام ٢٠٢١ خلال الفترة (من ١/١/٢٠٢١ ولغاية ٣١/١٢/٢٠٢١) وضمن المجالات التالية:

#### **١- في مجال التدريب المستمر:**

واظبت كافة الإدارات في الإدارة المركزية للقطاعات (وفروع الجهاز في المحافظات على مناقشة المواضيع المُعدة من قبل المفتشين على شكل حلقات بحث ومحاضرات موحدة ( ضمن الخطة الثقافية خلال الاجتماعات الشهرية ) فيما يختص بالقوانين والأنظمة والمواضيع التي تتعلق بعمل الجهاز وذلك ضمن خطة التدريب.

#### **٢- الدورات في مركز التدريب المصرفي:**

دورات لدى مركز التدريب والتأهيل المصرفي (BTC) حيث بلغ عددها /١٣/ دورة شارك فيها /١٣/ مفتش من مختلف مديريات الجهاز المركزي للرقابة المالية بالتعاون والتواريخ المحددة والتي تهتم عمل الجهاز المركزي.

#### **٣- الدورات في مركز تطوير الإدارة والإنتاجية:**

دورات لدى مركز تطوير الإدارة والإنتاجية حيث بلغ عددها /٧/ دورات شارك فيها /١٥/ بين عامل فني وإداري

• دورة للعاملين الإداريين ببرامج الإكسل ( مبتدئ ومتقدم ) في مركز تطوير الإدارة والإنتاجية استمرت لعدة أيام شارك فيها ٤/ إداريين بمستوى مبتدئ و٧/ إداريين بمستوى متقدم.

#### ٤- الماجستير:

- استكمال تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) والجهاز المركزي للرقابة المالية لإحداث ماجستير اختصاص رقابة وتدقيق في جامعتي حلب وتشرين ومتابعة البرامج التدريبية فيها.

#### ٥- في مجال التدريب الخارجي:

شارك الجهاز المركزي في العديد من الندوات وورشات العمل عن بعد وكان عددها ١٧ / ندوة وورشة عمل وكان أبرزها:

• مشاركة الجهاز المركزي عن بعد حول (مبادرة رقابة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام تمويلات الطوارئ لكوفيد-١٩)

• استمرار الجهاز المركزي بالمشاركة بالمكون الثاني من ( مبادرة الاستراتيجية - قياس الأداء والإبلاغ) وذلك بحضور الندوات الإلكترونية للتدريب على التخطيط الاستراتيجي ٢٠٢١.

• إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية للجهاز (٢٠٢٢-٢٠٢٦) وتم إرسالها للمنظمة عبر منصة التعلم الإلكتروني بانتظار اعتمادها من قبل رئاسة الجهاز بعد الموافقة عليها من قبل المنظمة.

• مشاركة الجهاز المركزي في (الندوة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة / الإنتوساي) عن بعد في الفترة من ٢٨ - ٣٠/٦/٢٠٢١.

• البدء بالمكون الثالث من مبادرة الاستراتيجية - قياس الأداء والإبلاغ ( التخطيط التشغيلي) بحضور الندوات التدريبية عبر النت بدءاً من تاريخ ١١/٢٩ لغاية ١٥/١٢/٢٠٢١ ممثلاً بفريق الإدارة الاستراتيجية.

#### ٦- في المجال الاعلامي والمعلوماتية:

• متابعة العمل على الموقع الرسمي للجهاز على شبكة الانترنت الذي أُطلق بتاريخ ١٨/٥/٢٠٢٠ على الرابط [www.cofc.gov.sy](http://www.cofc.gov.sy) بهدف إتاحة المعلومات تحقيقاً لمبدأ الشفافية وتحسين التواصل مع العاملين ضمن الجهاز وكافة الجهات الأخرى والمواطنين.

• تم توقيع عقد مع الشركة السورية للاتصالات بتاريخ ٢٠٢١/٧/٧ للاشتراك بخدمة نقل البيانات عبر الألياف الضوئية VPN OVER FTTB لبناء رئاسة الجهاز لزوم الربط مع مصرف سورية المركزي بسرعة حزمة هابطة ١٠ ميغا.

• كما تم توقيع عقد ثانٍ معها للاشتراك بخدمة الانترنت عبر الألياف الضوئية FIBER NET لبنائي الرئاسة والمرجة لتزويدهم بخدمة الانترنت التشاركية بسرعة حزمة هابطة ٢٠ ميغا.

• تم توقيع اتفاقية تعاون بين الجهاز المركزي والجامعة الافتراضية بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٤ للاستفادة من خدمات برمجية وتدريبية من خلال إتاحة منظومة التواصل عن بعد والمؤتمر الفيديوي الحي (webinar) وتقديم نظام إدارة التعلم (moodl) في الجامعة الافتراضية من خلال استخدام منصتها التعليمية لإقامة دورات تدريبية إلكترونية عن طريق النت، ولكن تم التأخر في استغلال هذه المنصة بسبب عدم تفعيل الرابط من قبل الجامعة.

• المتابعة والعمل المستمر على تلقي شكاوي المواطنين في نافذة خاصة بمنبر المواطن ضمن الموقع الرسمي للجهاز والتي يتم إحالتها الى المعنيين بدراسة الشكاوي والتدقيق فيها ومعالجتها وفق القوانين والانظمة النافذة وبضوء الوثائق والثبوتيات المرفقة او التي يتم الحصول عليها ، وهذه المعالجة تتم دون التصريح عن اسم مقدم الشكوى او نشر الوثائق المقدمة من قبله.

**أخيراً :** نامل من كافة الجهات العامة والإعلامية وأصحاب المصلحة والمواطنين أن يكونوا شركاء حقيقيين لمؤسسة الجهاز المركزي للإشارة الى مواطن الخلل والفساد في حال وجودها ليتم معالجتها من قبل الفنيين لدينا ، وكلنا ثقة بان يكون هدف هذه الاشارات والشكاوي أولاً وأخيراً هو تحقيق المصلحة العامة وحماية أموال الدولة من الهدر والتعدي والإساءة والفساد .

مشيرين الى أن نتائج أعمال الجهاز المركزي الرقابية والواردة بتقريره السنوي على المستوى الرقابي والتحقيقي تم ابلاغها الكترونياً لسادة الوزراء متضمنة اهم الملاحظات المشاهدة والمسجلة على الاعمال والحسابات والقوائم والبيانات المالية لكافة الجهات العامة التابعة للوزارة او المرتبطة بها ، بهدف الاستفادة من هذه الملاحظات والمساعدة في اتخاذ الاجراء او القرار المناسب لمعالجتها والعمل على عدم تكرارها مستقبلاً .